الأمم المتحدة S/2014/773

مجلس الأمن

Distr.: General
31 October 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - المقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليَّ أن أقدِّم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ الولاية المنوطة بها. وهو يتناول ما اضطلعت به البعثة من أنشطة وما استجد من تطورات بهذا الخصوص خلال الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة تعاونها المنتظم مع بلغراد وبريشتينا، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تضطلعان بدوريهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حاضرة في كوسوفو، تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل وثيق مع البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - تتعلق التطورات السياسية الرئيسية بالإخفاق في إنشاء جمعية جديدة لكوسوفو في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤. فعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مأزق سياسي مثير للقلق قائماً بين الأحزاب الرئيسية. وافتتحت الدورة التأسيسية للجمعية المنتخبة حديثاً في ١٧ تموز/يوليه، بحضور الأعضاء المنتخبين

051114 051114 14-63300 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الـ ١٢٠ كافة ورئاسة أكبر أعضاء الجمعية سناً (وهو أيضاً عضو في حزب كوسوفو الديمقراطي). وعُلقت الجلسة بعد فقدان النصاب القانوني نتيجة انسحاب كتلة من ثلاثة أحزاب من المعارضة – هي رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل كوسوفو – لم يسمح لها بتسمية مرشح لمنصب رئيس الجمعية. وعاد أعضاء تلك الكتلة بعد ذلك، وانتخبوا في غياب كل الأعضاء من حزب كوسوفو الديمقراطي مرشحهم لمنصب رئيس الجمعية. وطعن حزب كوسوفو الديمقراطي في هذا الانتخاب أمام المحكمة الدستورية لكوسوفو في ١٨ تموز/يوليه. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قضت المحكمة بتعليق انتخاب رئيس الجمعية، الذي أجرته كتلة الأحزاب الثلاثة، وأمرت الجمعية بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى إلى حين تمكُّن المحكمة من البت في عدد من المسائل.

٤ – وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الدستورية أنها توصلت إلى قرار بالأغلبية، قضى بجملة أمور منها أن انتخاب رئيس الجمعية الذي أُجري في ١٧ تموز/يوليه كان غير دستوري وأن الجلسة التأسيسية للجمعية لا تزال مستمرة على قدم وساق. وثبتت المحكمة أيضاً حق حزب كوسوفو الديمقراطي، الذي كان يملك أغلبية نسبية باعتباره كتلة سابقة للانتخابات، في تسمية مرشح لمنصب رئيس الجمعية وأكدت على ''حق وواجب جميع أعضاء الجمعية في إيجاد سبيل لانتخاب رئيس ونواب رئيس للجمعية وفقاً للأحكام الدستورية وبالارتباط مع النظام الداخلي ذي الصلة للجمعية وتمكين الجمعية من أداء عملها''.

٥ – وأعقب ذلك سلسلة من المشاورات المكثفة بين الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين، أجري بعضها برعاية رئيس كوسوفو. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وقعت كتلة الأحزاب الثلاثة اتفاقاً مع حزب آخر من أحزاب المعارضة، هو حركة Vetëvendosje (تقرير المصير)، بشأن تشكيل حكومة ائتلافية في المستقبل. وعقب الإعلان عن الاتفاق، أعلن الحزب السياسي الرئيسي لصرب كوسوفو أنه لن يؤيد الحكومة التي تضم حركة تقرير المصير ولن ينضم إليها.

٦ – واستؤنفت الجلسة التأسيسية لجمعية كوسوفو في ١٨ أيلول/سبتمبر وعلق الرئيس أعمالها مرة أخرى عندما لم يحصل المرشح الذي اقترحه حزب كوسوفو الديمقراطي لشغل منصب رئيس الجمعية العامة على أغلبية الأصوات.

٧ – وأجّل الرئيس بعد ذلك استئنافها مرة أخرى، كان من المقرر أن تتم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدعوى إتاحة الوقت الكافي لإجراء المزيد من المشاورات. واعترض ممثلون عن رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل

كوسوفو وحركة تقرير المصير على هذا القرار وقدموا طلباً إلى أمانة الجمعية لاستئناف الجلسة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونظراً لعدم تلقي رد إيجابي، عقدت رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل كوسوفو وحركة تقرير المصير، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، جلسة غير رسمية في قاعة الجمعية لم يحضرها لا ممثل حزب كوسوفو الديمقراطي ولا معظم ممثلي الأقليات، بما في ذلك ممثلو صرب كوسوفو. وكانت رئيسة كوسوفو، عاطفة يحيى آغا، قد عقدت قبل تلك الجلسة سبع جولات من الاجتماعات لم تفض إلى نتائج حاسمة مع ممثلي الطرفين، أكدت فيها الحاجة الملحة إلى الخروج من هذا المأزق. إلا أن الوضع بين كتلة الأحزاب الأربعة وحزب كوسوفو الديمقراطي بقي متسماً باختلاف شديد في الآراء المتعلقة بالأمور الأساسية.

٨ - وفي بلغراد، انصب الاهتمام في هذه الفترة على المسائل المتعلقة بإصلاح المؤسسات الصربية والخطوات التي تتخذها نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. فقد انتهت صربيا من التدقيق في نصف بنود التفاوض في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها لم تفتتح المفاوضات المتعلقة بها رسمياً حتى الآن. وأعربت بلغراد علناً عن القلق من أن الجمود السياسي في بريشتينا يمكن، إذا ما طال أمده، أن يتسبب أيضاً في تأخر تنفيذ الاتفاقات القائمة، ويؤثر سلباً في مفاوضات صربيا مع الاتحاد الأوروبي بشأن المواضيع المرتبطة بالحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي. ولئن نوه تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي عن صربيا لعام ٢٠١٤ بالإنجازات التي حققها الحوار حتى تاريخه، فإنه أكد أن التقدم تباطأ وأن الأمر يستلزم زخماً جديداً من أجل معالجة المسائل الرئيسية المعلقة وفتح مرحلة جديدة من التطبيع الجاري للعلاقات. وشدد التقرير على أن إحراز تقدم في هذا المجال لا يزال ضرورياً لتعزيز المستقبل الأوروبي لكلا الجانبين. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المفوضية الأوروبية أيضاً تقريرها المرحلي عن كوسوفو لعام ٢٠١٤. وقد رحب هذا التقرير بالقدرة التي أظهرتها سلطات كوسوفو على المشاركة بشكل مثمر في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، لكنه شدد أيضاً على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية وقيادة قويتين لمعالجة المسائل في العديد من قطاعات الإدارة، لا سيما سيادة القانون، على سبيل المثال لا الحصر (انظر أيضاً الفرع الخامس من هذا التقرير).

٩ - وعلى الرغم من عدم عقد اجتماعات رفيعة المستوى للحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي، استمرت المحادثات الفنية في إحراز بعض التقدم من خلال الاجتماعات على مستوى العمل. وفي ٤ أيلول/سبتمبر في بروكسل، جرى التوصل إلى اتفاقات فنية أخرى في

إطار الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور تشمل تحديد الموقع الدقيق لنقاط العبور الرسمية الست وتصميم مرافقها الجديدة واحتياجاتها من الدعم.

١٠ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، تواصلت أيضاً المحادثات التقنية في بروكسل في مجالي الاتصالات والطاقة. ففي ما يتعلق بالطاقة، اتفق ممثلو بريشتينا وبلغراد على خطة عمل جديدة بشأن الترتيبات المتعلقة بالطاقة، وهي تشمل اعتماد الشركتين الموقِّعتين لاتفاق الإدارة المشتركة لنظامي نقل الطاقة طرائق محددة، وتتناول مختلف المسائل المتصلة بنقل الطاقة وتوفير خدمات الطاقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك ما يتعلق بشمال كوسوفو. وعقدت أيضاً اجتماعات للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحرية التنقل الذي جرى التوصل إليه في تموز/يوليه ٢٠١١. وأسفرت هذه الاجتماعات عن اتفاق على توسيع نطاق الترتيبات المتعلقة باستخدام وثائق الهوية التي تصدرها كوسوفو لتشمل مطار نيكولا تِسلا الدولي في بلغراد، إضافة إلى خمس نقاط عبور إضافية.

ثالثا - شمال كوسوفو

١١ - في شمال كوسوفو، حل الكثير من المسائل المتعلقة بإدارة البلديات رهينٌ بإجراء مزيد من المفاوضات التي ييسِّرها الاتحاد الأوروبي، والتي يتوقع أن تستأنف بمجرد تولي حكومة تشكل حديثاً زمام الحكم في بريشتينا. ومع ذلك، لم يُحرز إلا بعض من التقدم الإضافي في المواءمة بين الميزانيات العامة وإدماج عناصر وزارة الشرطة الداخلية الصربية سابقاً كأفراد في شرطة كوسوفو. وعيَّنت المديرية الإقليمية لشرطة كوسوفو في شمال ميتروفيتسا نواباً لقادة مراكز الشرطة في زفيتشان وزوبين بوتوك وشمال ميتروفيتسا. وقدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدريباً توجيهياً تكميلياً في عدد من المجالات، منها الإطار القانوني لكوسوفو في ما يتعلق بأفراد الشرطة الذين أدمجوا في الآونة الأخيرة.

١٢ - وما زالت مسألة بناء المساكن في منطقة كروي إي فيتاكوت/برديان المختلطة إثنياً في شمال ميتروفيتسا تشكل مصدراً للنزاعات المحتملة. غير أن بنود الوقف الاختياري المتفق عليه سابقاً لأنشطة البناء تُحترم إلى حد كبير، وهو ما يساعد على تهدئة التوترات ويتيح حيزاً كافياً لإيجاد حلول يتفق عليها الطرفان. واستمرت أيضاً المناقشات المحلية في معالجة الجوانب القانونية ذات الصلة من أجل تمهيد السبيل للوصول إلى مذكرة تفاهم تتسم بقدر أكبر من الرسمية والشمول بين بلديات جنوب وشمال ميتروفيتسا ووزارة البيئة والتخطيط العمراني لكوسوفو، بما في ذلك ما يخص مسألة جسر أوسترليتز الذي يفصل بين شمال وجنوب ميتروفيتسا.

١٣ - وعملت أيضاً البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو مع السلطات المركزية في بريشتينا في عملية إعداد ميزانيات البلديات. وشملت هذه العملية أيضاً التشاور مع بلغراد، التي ستستمر في توفير التمويل لخدمات معينة، على نحو ما كان متوقعاً في الاتفاقات السابقة. وفي إطار إعداد ميزانيات البلديات لعام ٢٠١٥، تُتخذ خطوات عملية أخرى من أجل ترشيد النفقات العامة في شمال ميتروفيتسا. ونتيجة لاستمرار وجود سلطتين بلديتين في بلدية شمال ميتروفيتسا - هما المكتب الإداري لشمال ميتروفيتسا والعمدة المنتخب لشمال ميتروفيتسا - قُدم مشروعا ميزانية منفصلان لكنهما منسقان معاً إلى المجلس البلدي. ولم تُستأنف بعد المناقشات المتعلقة بجمعية/رابطة البلديات الصربية المزمع إنشاؤها في المستقبل، من أجل معالجة مسائل أساسية أخرى متعلقة بالترتيبات الإدارية والمالية التي ستعتمد مستقبلا في البلديات المعنية، وفقاً لما هو متوخى في إطار اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولا يزال يتعين أيضاً وضع الصيغة النهائية للاتفاق المؤقت المتعلق بإدماج الهيئات القضائية في شمال كوسوفو، ريثما يُستأنف الحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي.

١٤ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أصدر قاض للإجراءات التمهيدية في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أمرين بإلقاء القبض على عمدة زوبين بوتوك المنتخب وسلفه في ظل نظام الإدارة الصربية، بناء على التحقيقات التي أجرتها شرطة كوسوفو. وأفضى أمرا إلقاء القبض وما أعقبهما من استجواب لأفراد أسرتي المشتبه فيهما إلى احتجاجات من السكان والمسؤولين الصرب المحليين في كوسوفو، وكذلك إلى احتكاك مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي ٢١ تموز/يوليه، ورداً على محاولة من جانب شرطة كوسوفو لتسليم أمرين بالحضور للعُمدتين، نظم ما يقرب من ٢ ٠٠٠ من صرب كوسوفو في منطقة زوبين بوتوك مظاهرة احتجاجاً على أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وأغلقوا الطريق الرئيسية. وسوّيت المسألة سلمياً بعد إجراء مناقشات في أوائل أيلول/سبتمبر شارك فيها عُمد البلديات الشمالية، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، والقائم بأعمال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي تطور آخر حدث يوم ١ آب/أغسطس، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي تسليم المسؤولية عن حماية محكمة ميتروفيتسا الابتدائية إلى شرطة كوسوفو.

١٥ - واستمرت حكومة صربيا، من خلال ماركو ديورِتش، مدير مكتبها لشؤون كوسوفو وميتوهيا، في العمل مع المجتمعات المحلية والمسؤولين المحليين في الميدان والتشجيع على تقديم الدعم إلى التنفيذ الجاري لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

رابعا - الأمن

١٦ - وقع عدد من الحوادث الأمنية الخطيرة ذات الصلة بأنشطة قطع الأشجار بصورة غير قانونية، بما في ذلك بالقرب من خط الحدود الإدارية. ففي ٢٧ آب/أغسطس، وإثر تبادل لإطلاق النار مع الدرك الصربي، جُرح شخص من ألبان كوسوفو بالقرب من قرية أورلوفاك في بلدية كورشومليا التابعة لصربيا. وفي ٢٨ آب/أغسطس، حاولت مجموعة ممن يقطعون الأشجار بصورة غير قانونية استعادة معدات ومركبات كانت قد استولت عليها الشرطة الصربية خلال عملية ٢٧ آب/أغسطس. وأعقب ذلك تبادل آخر لإطلاق النار أصيب فيه أحد أفراد الدرك الصربي وشخص من ألبان كوسوفو إصابات قاتلة. وفي قرية ليفوشَه/ليفوشا في بلدية بيه/بيتش، أبلغ عن أعمال قطع أشجار تمت بصورة غير قانونية بالقرب من أرض تعود ملكيتها إلى أفراد من طوائف الأقليات أو في الأرض نفسها. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بدأت شرطة كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، اتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة قطع الأشجار بصورة غير قانونية في بلدية ليبوسافتش/ليبوسافيتش. وقامت شرطة كوسوفو أيضاً بانتظام باعتراض ومصادرة شحنات الأخشاب غير القانونية في جميع أنحاء كوسوفو.

١٧ - وفي أعقاب ورود تقارير تفيد بمشاركة بعض ألبان كوسوفو في القتال الدائر في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق، أجرت الشرطة كوسوفو مجموعة من العمليات الرامية إلى احتجاز الأشخاص المشتبه في دعمهم للجماعات الإرهابية. وفي عملية أجريت على نطاق كوسوفو بأسرها في ١١ آب/أغسطس، اعتقلت شرطة كوسوفو ٤٠ شخصاً يشتبه في أنهم من المقاتلين السابقين وأنصار ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' و ''جبهة النصرة''. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أُلقي القبض على ١٥ شخصاً آخر، من بينهم إمام المسجد الكبير في بريشتينا وعدة شخصيات دينية أخرى. واحتُجز إمامان في جنوب ميتروفيتسا ثم أطلق سراحهما في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من نداء وجِّه عبر وسائط التواصل الاجتماعي يدعو إلى الاحتجاج ضد هذه الاعتقالات، عارض أئمة محليون آخرون قيام مجتمعاتهم بأعمال الاحتجاج العامة. وشجبت الطائفة الإسلامية في كوسوفو مشاركة ألبان كوسوفو في النزاعات الأجنبية. وهناك مشروع قانون أقرته سلطات كوسوفو في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، في انتظار مناقشته واعتماده في جمعية كوسوفو، يحظر مشاركة أهالي كوسوفو في النزاعات المسلحة خارج كوسوفو.

١٨ - وعرقلت التهديدات الأمنية زيارات الأشخاص المشردين داخلياً من صربيا للاحتفال بعيد يوم الصعود الأرثوذكسي في ٢٨ آب/أغسطس في بلديتي سوهاريكه/سوفا ريكا

ودجاكوفَه/دجاكوفيتسا. وأدان وزير شؤون الطوائف والعائدين هذه التهديدات فوراً. ورافقت شرطة كوسوفو الحافلات التي كانت تقل الحجاج إلى أماكن بديلة (كنيسة سفيتي فراتش في زوتشسته/زوتشيتشه وفيسوكي ديتشاني)، حيث جرت الاحتفالات دون وقوع حوادث.

١٩ - واستمر وقوع الحوادث الأمنية التي تمس الطوائف من غير الأغلبية في كوسوفو، بمن فيهم العائدون، بمعدل مماثل لمعدلات الفترات المشمولة بالتقرير السابق، رغم ازدياد عددها بشكل ملحوظ في منطقة بيه/بيتش، في الجزء الغربي من كوسوفو. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب تعليق مباراة لكرة القدم في بلغراد بين صربيا وألبانيا، بدأ عدة مئات من مؤيدي الجانبين التجمع في الطرفين الشمالي والجنوبي من جسر ميتروفيتسا. وساعد تدخل شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب على منع أي احتمالات التصعيد والعنف.

خامسا - سيادة القانون

٢٠ - واصلت البعثة رصد الأنشطة والاضطلاع ببعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون. ويشمل ذلك تيسير طلبات المساعدة القضائية المتبادلة من البلدان غير المعترفة بكوسوفو وتقديم خدمات التصديق على الوثائق، بتجهيز ٥٦٤ من هذه الوثائق في الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة أيضاً تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها، حيث تلقت ١٥ مذكرة بحث دولية، وقامت بمعالجة نشرتين من نشرات الإنتربول الحمراء.

٢١ - وفي ١١ آب/أغسطس، وجه مدع عام دولي في مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو لوائح اتهام ضد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم حزب سياسي لصرب كوسوفو في شمال كوسوفو، وأربعة أشخاص آخرين من صرب كوسوفو. واتُّهم إيفانوفيتش بالتحريض على ارتكاب جرائم حرب في عام ١٩٩٩. ويُتهم أيضاً إلى جانب مدعى عليه آخر بالمشاركة في التحريض على ارتكاب جريمتي القتل العمد المقترن بظروف التشديد والشروع في القتل العمد المقترن بظروف التشديد في شباط/فبراير ٢٠٠٠. ووُجهت إلى المتهمين الثلاثة الآخرين تهمة ارتكاب جرائم القتل العمد المقترن بظروف التشديد والشروع في القتل العمد المقترن بظروف التشديد في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢٢ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أكدت الرئيسة يحيى آغا استمرار ولاية القضاة الدوليين الثلاثة في المحكمة الدستورية في كوسوفو، على النحو المبين في الرسائل التي تبادلتها مع ممثلة

الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وهو ما أقرته جمعية كوسوفو في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٣ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عُلقت المحاكمة في قضية كليتشكِه/كليتشكا المتعلقة بجرائم الحرب بناء على طلب قدمه الدفاع لإقصاء القضاة الثلاثة كلهم، بمن فيهم القاضيان من بعثة الاتحاد الأوروبي، في ضوء القانون الجديد المتعلق باختصاص بعثة الاتحاد الأوروبي، الذي يقضي بأن تتألف أغلبية الفريق من قضاة محليين، إلا في ظروف معينة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أقصى رئيس محكمة الاستئناف عضوي فريق بعثة الاتحاد الأوروبي كليهما بسبب ما اعتُبر تحيزاً منهما.

٢٤ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريراً جديداً من التقارير التي تصدرها مرتين كل سنة عن أنشطة المحاكم الابتدائية في كوسوفو للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويقيِّم التقرير مدى امتثال المحاكم للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. واستناداً إلى القضايا التي تم رصدها، يبرز التقرير عدة ثغرات هامة في الامتثال، بما في ذلك الترجمة في ٦١ من القضايا التي تتعلق بأفراد الطوائف غير ذات الأغلبية؛ ووجد أن نسبة ٦٣ في المائة من القرارات لم تكن معلَّلة تعليلا تاماً، وأنه لم تُسجل سوى نسبة ٢٤ في المائة من المحاكمات الرئيسية على النحو الذي يقتضيه القانون. ومن الناحية الإيجابية، أشار التقرير إلى أن نسبة ٧٤ في المائة من جلسات الاستماع كانت مثمرة.

٢٥ - وأشار تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي لعام ٢٠١٤ بشأن كوسوفو إلى إحراز بعض التقدم في قطاع القضاء في ما يتعلق بجهود كوسوفو الرامية إلى إعطاء الأولوية لقضايا الجريمة المنظمة والفساد على القضايا الأخرى، ومواصلة تحسين الإطار التشريعي. وأشار التقرير أيضاً إلى أن استمرار سلطات كوسوفو في التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في تحسين قدرة شرطة كوسوفو على التحقيق. غير أن التقرير يعرب أيضاً عن ''القلق البالغ'' في ما يتعلق باستقلالية الجهاز القضائي في كوسوفو ونزاهته وخضوعه للمساءلة. وأكد على ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية في توظيف القضاة والمدعين العامين وتقييمهم على أساس الأهلية، ووضع آليات مساءلة أفضل من شأنها أن تفي بمعايير الاتحاد الأوروبي. واعتبرت الكفاءة أيضاً أحد الشواغل الرئيسية، في ضوء تراكم عدد كبير من القضايا التي لم يبت فيها، وعدم وجود نموذج واضح لتحديد الأولويات. كما دعا التقرير إلى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٦ - وتواصلت المحاكمة الرئيسية في قضايا جرائم الحرب ضد أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو من ''مجموعة درينيتسا'' أمام فريق قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية. واستمرت المحاكمة في قضيتي ''مجموعة درينيتسا الأولى'' و ''مجموعة درينيتسا الثانية'' اللتين تهمان ١٥ شخصاً مدعى عليهم، واستُؤنفت بشهادات الشهود المشمولين بالحماية.

٢٧ - وواصلت البعثة تقديم الدعم والتشجيع على إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، كان ما مجموعه ١ ٦٩٠ من الأشخاص مدرجين في قائمة المفقودين بسبب النزاع في كوسوفو. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، تمت إعادة الرفات التي عثر عليها في مقبرة جماعية في رودنيتسا، بجنوب صربيا، إلى الوطن. وتلقت إدارة الطب الشرعي في بعثة الاتحاد الأوروبي من السلطات الصربية رفات آخر ١٢ من ألبان كوسوفو عثر عليها في ذلك الموقع، في حين أحيلت رفات ثلاثة من صرب كوسوفو إلى السلطات الصربية. وإجمالا، تلقت كوسوفو رفات ٥٢ من الأشخاص المفقودين، تم استردادها من موقع رودنيتسا، و ٤٨ منها في انتظار تحديد هويتها بالحمض النووي الريبي في مستودع الجثث بمستشفى بريشتينا في حين تم تسليم رفات أربعة أشخاص إلى ذويهم ودُفنت.

٢٨ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتعامل مع أحداث الماضي وتحقيق المصالحة للمرة الأولى منذ ما يقرب من عشرة أشهر. وقد عُقد هذا الاجتماع بعد موافقة حكومة كوسوفو على التعديل المدخل على المقرر الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل ونظامه الداخلي وخطة عمله. وخلال الاجتماع، أنشئت أربعة أفرقة عاملة فرعية للمساعدة في صياغة استراتيجية شاملة بشأن العدالة الانتقالية واعتمادها تمشياً مع الركائز الأربع، مع التركيز على المجالات التالية: الإصلاح المؤسسي، والحق في العدالة، والحق في معرفة الحقيقة، والحق في الإعادة إلى الوطن.

سادسا - العائدون والمجتمعات المحلية

٢٩ - واصلت البعثة رصد الأقليات في كوسوفو عن طريق زيارات ميدانية ومناقشات مع الجهات المعنية، بما في ذلك مناقشة المسائل التي تهم طائفة صرب كوسوفو وطوائف الروما والأشكالي والمصريين بكوسوفو، وواصلت البعثة التعاون مع شركائها الدوليين في الميدان، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس الدانمركي للاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٠ - وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٧٧ من فرادى العائدين طوعاً إلى كوسوفو خلال أشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ٤٥ منهم من صرب كوسوفو و ١١٥ من أفراد طوائف الروما بكوسوفو، والأشكالي والمصريين في كوسوفو، وثلاثة من غوراني كوسوفو، وواحد من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود و ١٣ من ألبان كوسوفو. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، عُقد في بريشتينا اجتماع لفرقة العمل المعنية بإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً واللاجئين. وضم هذا الاجتماع، الذي اشتركت في رئاسته وزارة شؤون الطوائف والعائدين ومفوضية شؤون اللاجئين، الجهات المعنية الرئيسية لمناقشة حلول دائمة للمشردين داخل كوسوفو وخارجها.

٣١ - واستناداً إلى دراسة استقصائية أجرتها مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠١٣، كان العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً المقيمين في كوسوفو يبلغ ١٧ ٢٢٧ شخصاً في نهاية أيلول/سبتمبر، ومعظمهم من صرب كوسوفو. ولا يزال ٥٩٧ من المشردين داخلياً في كوسوفو يعيشون في ٣٦ مركزاً جماعياً بكوسوفو. وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى أفراد المجتمعات المحلية للحصول على الوثائق الشخصية وحل المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية.

٣٢ - وما فتئت القيادة الصربية تعرب عن القلق من وتيرة التقدم المحرز في العودة الطوعية إلى كوسوفو. وأقام مكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا هيئة استشارية جديدة، تضم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية فضلا عن وزير كوسوفو لشؤون الطوائف والعائدين، سعياً منه لمضاعفة جهوده في هذا الاتجاه. وعقد الاجتماع الأول لهذه الهيئة في بلغراد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتهدف الهيئة إلى تشجيع المناقشة مع الجهات المعنية كافة بشأن سبل تحسين النتائج لصالح المشردين داخلياً من كوسوفو والنازحين داخلها.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر، أصدر فريق معني بالاستدلال البيولوجي تابع لوكالة التسجيل المدني في وزارة الشؤون الداخلية لكوسوفو ٢٦٠ ٤٤ شهادة ولادة و ٤٤ بطاقة هوية إلى المشردين داخلياً من طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو بودغوريتسا بالجبل الأسود. وسيمكن إصدار وثائق الهوية الأشخاص المشردين من تقديم طلب للحصول على الإقامة الدائمة في الجبل الأسود.

٣٤ - وكانت هناك بوادر توحي بإمكانية تحسُّن فرص حصول الأقليات على العمل في المؤسسات العامة في كوسوفو. فقد ازداد عدد أفراد طوائف الأقليات الذين يقدمون طلبات للالتحاق بشرطة كوسوفو، على الرغم من أن عدداً قليلا نسبياً نجحوا حتى الآن في الامتحانات اللازمة. وفي الوقت نفسه، ما زالت هناك تأخيرات في تجهيز الطلبات، وسببها

في العديد من الحالات عدم قبول الشهادات والدبلومات الصادرة عن المؤسسات التعليمية التي تتبع المنهج الدراسي الصربي حالياً.

٣٥ - وفي آب/أغسطس، بدأت وزارة شؤون الطوائف والعائدين عملية لتقييم الاحتياجات على نطاق كوسوفو لتحديد طرق النقل المدعومة (التي تخدم المجتمعات المحلية المعزولة أساساً) التي يجب إلغاؤها. ونتيجة لهذا التقييم، مددت وزارة البنى التحتية ١٣ خطاً من خطوط الحافلات الإنسانية لمدة سنة أخرى وأغلقت خطين منها.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٣٦ - استأنف المجلس المعني برصد التنفيذ أنشطته خلال الفترة قيد الاستعراض. وأوصى المجلس بجملة أمور منها المحافظة على موقع كنيسة المسيح المخلِّص الأرثوذكسية التي لم ينته تشييدها بعد في حرم جامعة بريشتينا. وقامت وزارة البيئة وتخطيط الأماكن بتنظيف الموقع وسلمته إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في أواخر أيلول/سبتمبر. ولم يُحرز أي تقدم في إنشاء مجلس حماية القرية التاريخية هوتشِه إي ماذِه/فيليكا هوتشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٧ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ كبير أساقفة دير فيسوكي ديتشاني القوة الأمنية الدولية وشرطة كوسوفو بأن شعارات مسيئة قد رسمت على جدران عدة مبان بالقرب من الدير. وحضر إلى مكان الحادث كل من قائد مركز شرطة كوسوفو، ووحدات الشرطة المعنية، والقوة الأمنية الدولية والممثل الخاص للأمين العام. وكانت الشعارات تقول: ''الدولة الإسلامية'' و ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' و ''الخلافة آتية'' و ''جيش تحرير كوسوفو'' و ''الجيش الوطني الألباني''. وأثناء التحقيق الذي تلا ذلك، احتجزت شرطة كوسوفو ثلاثة شبان من ألبان كوسوفو لأنهم كانوا يصرخون مرددين عبارة ''جيش تحرير كوسوفو'' خارج سياج الدير. وفي اليوم التالي، رسمت عبارات مماثلة على مدخلين للخدمات في الدير. وبادرت الرئيسة يحيى آغا وغيرها من السلطات المركزية في بريشتينا، وكذلك الحكومة الصربية، إلى إدانة هذه الحوادث بشدة.

٣٨ - وما زالت مسألة عدم اتخاذ تدابير كافية للتصدي للبناء غير المشروع في منطقة الحماية الخاصة في بلدية ديتشان/ديتشاني مصدر قلق واسع النطاق. وما زال أمر صادر في ٣ تموز/يوليه بهدم مبنيين غير قانونيين في منطقة الحماية الخاصة في انتظار الإنفاذ. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، بحث المجلس المعني برصد التنفيذ هذه المسألة مرة أخرى وأوصى، بموافقة من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، بالسماح ببقاء أحد المبنيين، شريطة عدم تشييد بنايات

أخرى. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت بلدية ديتشان/ديتشاني إلى القوة الأمنية الدولية الدعم لتفكيك المبنى الآخر. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ظهر أيضا مبنى غير قانوني آخر (مخزن صغير) في منطقة الحماية الخاصة.

٣٩ - وفي بلدية بيه/بيتش، لا تزال علاقة الود والتعاون بين ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والسلطات المحلية قائمة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، تم بناء سدين على النهر قرب بطريركية بيه/بيتش. وموَّلت بلدية بيه/بيتش هذا المشروع الذي سيكمِّل احتياجات بطريركية بيه/بيتش من الكهرباء. وافتتح طريق جديد للوصول إلى دير ديفيتش، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

٤٠ - ووقع ما مجموعه ١٨ حادثاً إجرامياً في الأماكن الدينية الأرثوذكسية في كوسوفو، من بينها ١١ موقعاً أرثوذكسياً و ٦ مواقع إسلامية وموقع كاثوليكي واحد. واعتُبر أن خمسة من هذه الحوادث ارتُكبت بدوافع اقتصادية.

ثامنا - حقوق الإنسان

٤١ - في تموز/يوليه، عرض مكتب الحكم الرشيد في مكتب رئيس الوزراء تقريره المرحلي السنوي عن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل كوسوفو من أجل حقوق الطفل. ويلاحظ التقرير أن نسبة ١٣,٢ في المائة من مجموع ميزانية كوسوفو في عام ٢٠١٣ خُصصت لخدمات يستفيد منها الأطفال. وعلى الرغم من ازدياد النفقات العامة على خدمات التعليم إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٣، لم يكن هذا المبلغ كافياً لضمان توفير التعليم الجيد الشامل لجميع الأطفال في كوسوفو. ووفقاً للتقرير، هناك عدة عوامل أخرى تعيق إنجاز الهدف المتمثل في توفير تعليم جيد شامل للجميع، ومنها عدم مساءلة المؤسسات وعدم كفاية ما يُنفذ من التشريعات المتصلة بالتعليم ونقص القدرات في البلديات والمدارس.

٤٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لكوسوفو لعام ٢٠١٤ عن موضوع ''الهجرة كقوة من أجل التنمية''. ودرس التقرير أثر أشكال مختلفة من الهجرة في المشاركة في الحياة العامة في كوسوفو، وأشار إلى أنه وفقاً لاستطلاعات الرأي، يعتزم نصف عدد الشباب تقريباً للهجرة. وأجرى التقرير أيضاً تحليلا للعوامل التي تسهم في استعداد سكان كوسوفو والكوسوفيين في الشتات للمشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية في كوسوفو. وخلص التقرير إلى أن عاملي الهجرة والتحويلات المالية لا يكفيان لتشجيع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في الأجلين

المتوسط والطويل، وأن تصميم السياسات العامة الفعالة وتنفيذها لا يزال أمراً بالغ الأهمية لتحسين بيئة الاستثمار ولوضع أساس للنمو المطرد.

تاسعا - الملاحظات

٤٣ - يساورني القلق بوجه خاص من حالة الجمود السياسي التي طال أمدها في بريشتينا، وأثرها السلبي المحتمل في ما أُنجز حتى الآن من تقدم في تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية في كوسوفو. وإنني أحث جميع الكيانات السياسية في كوسوفو، ولا سيما قادتها، على تكثيف الجهود الرامية إلى الاستفادة من النجاح الذي حققته انتخابات ٨ حزيران/يونيه، وضمان تجاوز المأزق الحالي. ويشمل ذلك ضمان تشكيل الجمعية وتشكيل الحكومة المقبلة على وجه السرعة وتمكينها بالكامل من أجل التصدي للعديد من القضايا الملحة التي ستؤثر في مستقبل جميع من يعيشون في كوسوفو. ويتعين على هذا الجيل من القادة أن يواصل عملية التطبيع التاريخية مع بلغراد، ويتصالح مع الماضي، ويستفيد من الفرص التي تتيحها محادثات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، ويواصل الإصلاحات الهيكلية التي ستسمح بنمو الاقتصاد والمجتمع في كوسوفو.

٤٤ - وألاحظ بتقدير العمل الذي تقوم به شرطة كوسوفو وهيئات الأمن للمساعدة في التصدي للمشكلة العالمية المتمثلة في التطرف المقترن بالعنف، ولا سيما ما تقوم به لمنع المشاركة في النزاعات الأجنبية عن طريق الإجراءات وكذلك التشريعات. وأود أيضاً أن أشيد بقادة الطائفة المسلمة في كوسوفو، وكذلك بسائر القادة الدينيين والعلمانيين، لنأيهم بأنفسهم وبطوائفهم عن التطرف.

٤٥ - وأهنئ كلا من سلطات كوسوفو وحكومة صربيا على التقدم المحرز نحو تحقيق مستقبل أوروبي مشترك. وفي ضوء ذلك، أشجع الطرفين على أن يستأنفا في أقرب وقت ممكن الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن تطبيع العلاقات، التي تعقد بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وأن يواصلا انتهاج المسار الشجاع الذي اختاراه بحكمة في هذا الصدد. وكذلك أحث جميع الأطراف على التماس السبل الكفيلة بتعجيل الزخم في هذه العملية، بصرف النظر عن تقلبات التحديات السياسية المطروحة على المدى القصير.

٤٦ - وفي ما يتعلق بحماية مواقع التراث الديني والثقافي واحترامها، أحث السلطات المسؤولة على مضاعفة الجهود السباقة الرامية إلى ضمان حماية هذا التراث الغني واحترامه، مما يعود بالمنفعة على الجميع. وسيكون التأسيس السليم للمجلس المعني بحماية القرية التاريخية

هوتشِه إي ماذِه/فيليكا هوتشا، الذي طال تأخره، مؤشراً واحداً فقط من المؤشرات الهامة التي تدل على هذا الالتزام السباق.

٤٧ - إن التعاون الوثيق القائم بين بلدية شمال ميتروفيتسا الشمالية والمكتب الإداري لشمال ميتروفيتسا في الأعمال التحضيرية للميزانية البلدية لعام ٢٠١٥ أمرٌ يستحق الثناء، شأنه في ذلك شأن النهج البناءة التي اعتمدتها كافة الأطراف تقريباً أثناء المناقشات المنعقدة من أجل تسوية الخلافات المتعلقة بالبناء في منطقة كروي إي فيتاكوت/برديابي المختلطة الأعراق والواقعة في شمال ميتروفيتسا.

٤٨ - وإنني أشيد بالروح المهنية والالتزام اللذين يتحلى بهما خبراء الطب الشرعي وغيرهم من الخبراء من صربيا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومن كوسوفو، من أجل الانتهاء من عملية إعادة الرفات التي جُمعت في المقبرة الجماعية في رودنيتسا إلى مواطنها. وإنني أكرر مناشدتي للقادة السياسيين والمجتمع المدني والأفراد بالتقدم بأي معلومات ذات صلة بالموضوع قد تساعد على تحقيق المزيد من التقدم في تحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين منذ فترة النزاع.

٤٩ - وأود أن أعرب عن الشكر لممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على العمل الذي يقومون به. وأعرب كذلك عن امتناني لشركائنا المقربين والملتزمين في كوسوفو، بما في ذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وجميع الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، على ما يُبذل من جهود مشتركة متواصلة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وعلى تعاونهم الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة.

المرفق الأول

التقرير المقدّم من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، عن الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، وواصلت تأدية مهامها التنفيذية وفقاً لولايتها في ما يتعلق بسيادة القانون. فقد اتُّخِذ المزيد من الخطوات في مجال مكافحة الفساد والجرائم الخطيرة، حيث أصدر القضاة التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ثلاثة أحكام، بما في ذلك حكمهم في القضية المتعلقة بمزاعم عن التصرف بطريقة احتيالية بأراض مملوكة ملكية جماعية، التي أدين فيها ثمانية قضاة وممثلان قانونيان لإصدارهم قرارات قضائية غير قانونية. وفي ما يتعلق بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، قدمت البعثة المشورة بشأن مجموعة من المسائل بهدف تعزيز القدرة المؤسسية للنظراء المحليين، ومن هذه المسائل التطورات المتعلقة بانتخاب كبير المدعين العامين للدولة، واستمرار السجناء المتنفِّذين في اختلاق الأعذار لدخول المستشفى دون وجه حق. ولاحظت البعثة أيضاً بقلق عدم اكتمال نصاب المجلس القضائي لكوسوفو. وأثار تنفيذ ولاية البعثة في الشمال اتهامات من القادة المحليين في ما يتعلق بالتحقيقات الجنائية الجارية. واجتمعت بعثة الاتحاد الأوروبي مباشرة مع القادة المحليين وأكدت لهم مجدداً أن القضاء مستقل وأنها لا تزال ملتزمة بسياستها المراعية للشفافية في ما يتصل بالشمال. وشهد تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة لنقاط العبور في إطار الحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا بعض التقدم في أيلول/سبتمبر باتفاق الطرفين على مشروع مخططات لنقاط العبور الدائمة. وأحيت البعثة ذكرى وفاة أودريوس شينافيتشيوس، موظف الجمارك التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي وكبير مفتشي إدارة الجمارك في ليتوانيا، الذي قتل أثناء تأدية واجبه في شمال كوسوفو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عيَّنت لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي غابرييل ميوتشي (إيطاليا) رئيساً جديداً لبعثة الاتحاد الأوروبي. وقد تولى مهامه رسمياً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، خلفاً لبيرند بورشارت (ألمانيا)، الذي كان على رأس البعثة منذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

٢-١ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في ٢٣ تموز/يوليه، أمر قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة الابتدائية لدجاكوفَه/دجاكوفيتسا باحتجاز متهم من ألبان كوسوفو رهن التحقيق، وهو متهم يشتبه في ارتكابه جرائم حرب ضد السكان المدنيين في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وفي ١٣ آب/أغسطس، شارك طبيب شرعي للبعثة في إدارة الطب الشرعي في تشريح جثة مشتبه فيه، كان قد وجد ميتاً في اليوم السابق في زنزانته بمركز احتجاز بيه/بيتش. ولم يتم بعد تحديد سبب الوفاة رسمياً.

وفي ١١ آب/أغسطس، قام مدع عام للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو بتقديم لائحة اتهام ضد أحد الزعماء السياسيين لصرب كوسوفو المنتمين إلى شمال كوسوفو ولأربعة آخرين. وعقدت جلسة استماع أولية في ٢٦ آب/أغسطس أمام هيئة مكونة من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية، وأنكر جميع المتهمين خلالها التهم الموجهة إليهم. وأحد المدعى عليهم متهم بالتحريض على ارتكاب جرائم حرب في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وهو متهم أيضاً، مع مدعى عليه ثان، بالتحريض على ارتكاب جريمة القتل العمد المقترنة بظروف التشديد والشروع في القتل العمد المقترنة بظروف التشديد في شباط/فبراير ٢٠٠٠. ووُجهت إلى المدعى عليهم الثلاثة الآخرين تهم ارتكاب جرائم القتل العمد المقترن بظروف التشديد والشروع في القتل العمد المقترن بظروف التشديد.

التطورات الرئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

في ٩ أيلول/سبتمبر، حكمت هيئة قضاة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرن الابتدائية، بإدانة جميع المدعى عليهم العشرة المتهمين في القضية المتعلقة بجرائم ارتكبت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في مجال الأراضي. وأدين ثمانية قضاة لإصدارهم قرارات قضائية غير قانونية تتعلق بأراض مملوكة ملكية جماعية، نُقلت بموجبها ملكية قطع أرضية عالية القيمة إلى مدعين من الخواص. وتم ذلك على الرغم من أن مثل هذه القرارات تدخل ضمن الاختصاص الحصري للدائرة الخاصة في المحكمة العليا. وأدين محاميان لقيامهما بتيسير ارتكاب هذه الجرائم. وصدرت في حق المدعى عليهم أحكام

مع وقف التنفيذ، وعقوبات للاشتراك في الجريمة تمنعهم من ممارسة مهنة القانون لفترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات قادمة. وبالنظر إلى طبيعة الأحكام الصادرة مع وقف التنفيذ، أعلن مدع عام لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو عن نية الاستئناف.

وطرأت تطورات أيضاً في إحدى القضايا الكبرى للبعثة وتتعلق بتهريب المهاجرين على نطاق واسع إلى الاتحاد الأوروبي. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الابتدائية بريزرن الابتدائية المحاكمة في قضية ''بينك ٢'' (PINK 2)، وهي دعوى مرفوعة ضد ثمانية مدعى عليهم، خمسة منهم ليسوا من كوسوفو، ويتهمون بالضلوع في الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وغسل الأموال. وسبق أن حوكم أربعة أشخاص آخرين في محاكمتين منفصلتين في قضية متصلة بهذه المحاكمة. وقامت بالتحقيق في هذه القضية شرطة كوسوفو بالاشتراك مع شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع سلطات إنفاذ القوانين في عدة بلدان أوروبية عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول). ويقوم بدور الادعاء العام في هذه القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

قضايا الجرائم الخطيرة الأخرى

في ٣١ تموز/يوليه، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بيه/بيتش الابتدائية محاكمة متهم بجريمة القتل العمد المقترن بظروف التشديد، في جملة جرائم أخرى. وتمت تبرئة المتهم في عام ٢٠٠٧، ولكن المحكمة العليا أعادت فتح القضية لإعادة النظر فيها. وجرى تسليم المشتبه به من السويد في وقت سابق من هذا العام.

وفي ١١ آب/أغسطس، بدأت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا، محاكمة لإعادة النظر مرة أخرى في قضية متهم صدر في حقه حكم بالسجن لارتكاب جريمة القتل العمد وللتحكم في أسلحة أو حيازتها أو استخدامها بدون ترخيص في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وقد قامت هيئات من قضاة محليين في محكمة الاستئناف بإعادة فتح القضية لإعادة النظر فيها في مناسبتين. وصدرت الآن تعليمات إلى المحكمة الابتدائية لإجراء فحوص جنائية وفحوص لطب القلب.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر، رفضت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا طلباً تقدم به محامي الدفاع لحماية الشرعية وأكدت الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية وكذلك محكمة الاستئناف في قضية ''بلاكا ٢''. وثبتت إدانة المدعى عليهم الخمسة بدرجات مختلفة لارتكاب جريمة القتل العمد المقترن بظروف التشديد وشروع في القتل العمد المقترن بظروف التشديد، وحكمت عليهم محكمة بريشتينا المحلية آنذاك بالسجن لفترات بلغ مجموعها ٥٤ سنة. وقضت المحكمة العليا بأنه بمجرد إسناد قضية جارية إلى هيئة يشكل معظمها قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي، تبقى هذه القضية مُسندة إلى هيئة معظم قضاتها من تلك البعثة خلال كامل فترة الدعوى.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت هيئة قضاة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكماً بالسجن لمدة ٢٥ عاماً على مدعى عليه لارتكابه جريمة القتل العمد المقترن بظروف التشديد في حق حميه، ولحيازته أسلحة بصورة غير مشروعة. وتمت تبرئة مدعى عليه آخر، كان متهماً بمساعدة المدعى عليه على ارتكاب الجريمة.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، بدأت هيئة من القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية المحاكمة الثانية لإعادة النظر في قضية يتهم فيها أربعة مدعى عليهم بجملة جرائم منها القتل العمد المقترن بظروف التشديد في عام ٢٠٠٩. وكانت هيئات من القضاة المحليين في محكمة الاستئناف قد أحالت القضية لإعادة النظر فيها مجدداً في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، حكمت هيئة مؤلفة من قاضيين محليين وقاض واحد من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة دجاكوفَه/دجاكوفيتسا الابتدائية، بالسجن لمدة ٢٠ عاماً على مدعى عليه لارتكابه جريمة القتل العمد المقترن بظروف التشديد، في حين حكم على مدعى عليه آخر بالسجن لمدة ٨ سنوات للمساعدة على ارتكاب جريمة القتل العمد المقترنة بظروف التشديد.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق

أُنشئت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق عام ٢٠١١، وهي تحقّق في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعدّه ديك مارتي، المقرّر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمعنون ''المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. وفي ٢٩

تموز/يوليه، صرّح المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل، جون كلينت وليامسُن، في مؤتمر صحفي أن فرقة العمل قد وجدت أدلة دامغة تسمح لها بتقديم لائحة اتهام ضد بعض كبار المسؤولين السابقين في جيش تحرير كوسوفو لمسؤوليتهم عن حملة منظّمة لاضطهاد الأقليات (تشمل أعمال قتل غير مشروعة، وعمليات اختطاف، واختفاء قسري، واحتجاز غير قانوني، وأعمال عنف جنسي، وتشريد قسري، وتدنيس كنائس وأماكن دينية أخرى وتدميرها) وضد أفراد من ألبان كوسوفو إما لوصفهم بأنهم متعاونون مع الصرب أو معارضون سياسيون من جيش تحرير كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت فرقة العمل أعمالها حتى توصّلت إلى استنتاجاتها. ويتم الاتصال بمجموعات الدفاع عن الضحايا والأطراف المتضررة والأفراد من أجل جمع المعلومات المفيدة في القضايا. وتمضي أنشطة التحقيق والأنشطة التنفيذية قدمًا، ولا يزال التعاون مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها يُؤتي ثماره.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، كلّف مجلس الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ”بالمساعدة في نقل الإجراءات القضائية إلى دولة عضو [في الاتحاد الأوروبي]، من أجل المقاضاة والفصل في التهم الجنائية الناشئة عن التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“، الذي أصدره المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. والاستعدادت جارية لإنشاء آلية قانونية ملائمة.

قسم الطب الشرعي

واصل خبراء الطب الشرعي التابعين لإدارة الطب الشرعي في بعثة الاتحاد الأوروبي إجراء عمليات ميدانية في كوسوفو وخارجها. ففي ٢١ آب/أغسطس، استكمل خبراء الطب الشرعي في البعثة، تحت سلطة مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، عملية نبش القبور الجماعية في الموقع الثالث في رودنيتسا، واختتموا بذلك عمليتهم الميدانية في راشكا، بصربيا. وتبيّن أن جميع الضحايا من ألبان كوسوفو، وأنهم قتلوا في المذابح التي ارتكبت في ثلاث قرى في كوسوفو. وجرت في ٢٢ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عمليات لإعادة رفاتهم إلى ديارها من أجل تجميعها والتعرّف على هويات أصحابها. وبدأت في ١٩ أيلول/سبتمبر عملية تسليم الرفات إلى الأسر المعنية.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام خبراء الطب الشرعي التابعين لإدارة الطب الشرعي في بعثة الاتحاد الأوروبي بأعمال حفر في منطقة دجاكوفَه/دجاكوفيتسا، بعد

حصولهم على معلومات باحتمال أن يكون الموقع قبراً جماعياً. ولم يُعثر على أي رفات في ذلك الموقع. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام خبراء الطب الشرعي في البعثة بأعمال حفر في منطقة باتاينيتسا في صربيا، تحت إشراف مكتب المدعي العام الصربي لجرائم الحرب. ولم يُعثر على أي رفات في ذلك الموقع.

حقوق الملكية

في مجال القضاء المدني، واصل أعضاء لجنة المطالبات المتعلقة بالممتلكات في كوسوفو عملهم. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم البت في ٣٠٣ قضايا (معظمها قضايا تنازع على الملكية بين طوائف عرقية مختلفة). ومن أصل ٧٤٥ ٤٢ مطالبة قُدّمت إلى وكالة كوسوفو العقارية، لا تزال ٣٤٣ مطالبة فقط بانتظار اتخاذ قرار فيها.

وفي الفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقّت هيئة الطعون بوكالة كوسوفو العقارية ٧٩ طعنًا جديدًا، بتت في ٣٢ منها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المكلفة بالمسائل المتعلقة بوكالة الخصخصة في كوسوفو ٨٨ قراراً في القضايا المعروضة على الهيئة الابتدائية. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضاً ٣٧٦ قضية من قضايا قوائم العمال، وانتهت من البتّ في ٥٥ قضية على مستوى هيئة الاستئناف.

٢ - ٢ التعزيز

لا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي ترصد تنفيذ نظام التأشيرات للأجانب منذ دخوله حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، أصدرت شرطة حدود كوسوفو ما يزيد على ١٠٠ تأشيرة عند نقاط العبور، معظمها في مطار بريشتينا. ومع ذلك، ينبغي ألا تصدر التأشيرات عند نقاط العبور إلا في ظروف استثنائية. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد أعدّت مجموعة من التوصيات لشرطة حدود كوسوفو بقصد تعزيز إنفاذ التشريعات ذات الصلة بالموضوع.

وفي الوقت عينه، يبدو أن الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي من كوسوفو عبر الحدود الهنغارية - الصربية آخذة في الازدياد. وبالتالي، بدأت شرطة حدود كوسوفو التدقيق في طرق سفر الشباب الذكور المغادرين كوسوفو عند نقاط العبور من أجل تحديد هوية الراغبين في السفر إلى الاتحاد الأوروبي الذين لا يحملون الوثائق اللازمة. وبعد ذلك، تحاول إقناعهم بالعودة أو تعطيهم استمارة رفض الخروج. وبما أن استمارة رفض الخروج لا تُعطى

إلا للأجانب المقيمين في كوسوفو، فقد أوصت البعثة شرطة حدود كوسوفو بإنهاء هذه الممارسة، وتعمل حالياً مع النظراء من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

وفي ما يتعلق بدائرة إصلاحيات كوسوفو، لا يزال استغلال السجناء البارزين الخدمات الطبية والإقامة في المستشفيات أمراً يبعث على القلق، على نحو ما جاء أيضاً في تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي عن كوسوفو لعام ٢٠١٤. وتواصل البعثة رصد هذه المسألة، كما يحقق فيها مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو. وعلاوة على ذلك، ترزح دائرة إصلاحيات كوسوفو المحدودة الموارد تحت ضغط عدد كبير من المحتجزين المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية، الذين اعتقلتهم شرطة كوسوفو في عمليات أجرتها في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد قدّمت توصيات إلى دائرة الإصلاحيات عن سبل احتجاز المشتبه بهم بطريقة آمنة والفصل بينهم، مع الحد من الاكتظاظ. ومع ذلك، لا يوجد أي حل قصير الأجل لمسألة ضيق العنابر.

وفي أيلول/سبتمبر، أشارت البعثة الإدارة العليا على دائرة الإصلاحيات بكيفية التصدي لحوادث الهروب المتعدّدة التي وقعت مؤخّرًا من السجون شبه المفتوحة في كوسوفو. وشملت توصياتها عمليات تقييم خطر هرب السجناء قبل نقلهم إلى مرافق شبه مفتوحة، ووقف عمليات نقل السجناء الأجانب، تمشيًا مع أفضل الممارسات في الاتحاد الأوروبي بسبب وجود احتمال كبير لهروبهم، وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات في المرافق المذكورة. ونتيجة لذلك، ومنذ ٢٤ أيلول/سبتمبر، لم يعد هناك أي سجين أجنبي في مركز دوبرافا الإصلاحي شبه المفتوح.

وفي ٨ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة الدستورية لكوسوفو تعليمات إلى مجلس الادعاء العام لإعادة إجراءات انتخاب المدعي العام الرئيسي بسبب انتهاك الحق في محاكمة عادلة. وعلى الرغم من تلقي مجلس الادعاء العام مشورة بالبحث عن خيارات أخرى من أجل الإسراع في النظر في جميع انتهاكات إجراءات الانتخاب وتصحيحها، قرر إعادة عملية الانتخاب برمتها. وقد انتخب مجلس الادعاء العام مدعياً عاماً للدولة بالنيابة لأن المدعي العام الرئيسي السابق تقاعد في ٥ آب/أغسطس.

وأُحرز تقدّم في ما يتعلق بنصاب مجلس الادعاء العام لكوسوفو بعد تعيين ممثّل للمجتمع المدني عضواً كاملا فيه، وهو منصب ظل شاغرًا منذ تموز/يوليه ٢٠١٤. ولكن النصاب القانوني لم يكتمل في المجلس القضائي لكوسوفو منذ ٣١ آب/أغسطس. ويرتبط هذا التطور ارتباطًا مباشرًا بالتطورات السياسية لأن تعيين أعضاء دوليين ومحليين يتطلب

موافقة البرلمان. ولذلك، لزم تعليق عملية تعيين القضاة، بمن فيهم القضاة من الطوائف غير ذات الأغلبية.

وساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي في تدريب موظفي جمارك كوسوفو أثناء حلقة دراسية نُظمت في مطار بريشتينا الدولي عن ”الرقابة على الأموال النقدية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب“. وكان هدف الحلقة الدراسية هو تعزيز التعاون بين موظفي المطار والمدعين العامين.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، حصل حادث إطلاق نار بين مجموعة من قطّاعي الأخشاب غير القانونيين وأفراد من الدرك الصرب بالقرب من نقطة عبور ميرداره/ميرداري في صربيا. وقد أوقف أفراد الدرك الصرب على الفور أحد ألبان كوسوفو الذي أُصيب بأعيرة نارية. ونُقل إلى المستشفى في صربيا. وفي أولى ساعات يوم ٢٨ آب/أغسطس، حصل حادث إطلاق نار ثانٍ بين مجموعة من قطّاعي الأخشاب غير القانونيين وأفراد من الدرك الصرب في المكان ذاته. وأُصيب أحد ضباط الدرك بأعيرة نارية، وتوفّي متأثرًا بجراحه في وقت لاحق من ذلك اليوم، فيما كان يحصل على الرعاية الطبية. وعُثر لاحقًا على جثّة شخص من ألبان كوسوفو بالقرب من مكان الحادث. وحضر أفراد من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى مسرح الجريمة وقدّمت المشورة بشأن تنسيق إجراءات المتابعة. وفي أيلول/سبتمبر، دعمت البعثة شرطة شمال كوسوفو في التخطيط لعمليات مكافحة قطع الأشجار بصورة غير قانونية، بتعاون وثيق مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو.

٢ - ٣ الشمال

في شمال كوسوفو، اتّسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بردود فعل مناوئة لتنفيذ ولاية البعثة التنفيذية. ففي ٢٠ تموز/يوليه، حصلت ردود فعل إثر محاولة شرطة شمال كوسوفو تسليم أمرين بالحضور لعُمدتي زوبين بوتوك السابق والحالي، بناء على أمر من مدع عام من بعثة الاتحاد الأوروبي. وزاد في التوتر عقد جلسة الاستماع الأولى في قضية جرائم حرب ضد أوليفر إيفانوفيتش وأربعة آخرين. ومن الأمثلة على ردود الفعل هذه، ظهور منشورات ورسوم حائطية يظهر فيها الصليب المعقوف إلى جانب شعار بعثة الاتحاد الأوروبي في شمال كوسوفو. وقد أدانت البعثة هذه الأعمال، فيما نأت بلغراد وقادة البلديات الشمالية بأنفسهم عن الدعوات إلى الكراهية. ومع ذلك، ظلّ قادة الشمال يستخدمون بعض العبارات التحريضية في ما يتصل بتنفيذ ولاية البعثة في المنطقة.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، عقد عمدة شمال ميتروفيتسا، غوران راكيتش، اجتماعًا لعُمد البلديات الشمالية والمتحدّثين باسمها وأعضاء المجالس الانتقالية لمناقشة العلاقات مع بعثة الاتحاد الأوروبي. واتّهم البيان الصحفي الذي صدر في أعقاب الاجتماع بعثة الاتحاد الأوروبي بعرقلة تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي الأسبوع التالي، أي في ٢٩ آب/أغسطس، اتّهم مشاركون في جلسة مشتركة بين المجالس البلدية لأربع بلديات شمالية بعثة الاتحاد الأوروبي بأنها تتصرّف خارج نطاق ولايتها ودعوا ممثلي البعثة إلى إجراء حوار من أجل وضع حدّ ''لأعمال البعثة التعسفية وغير القانونية''.

وتصديًا لهذه الرسائل السلبية، جدّدت البعثة جهودها الرامية إلى مد جسور الاتصال بالجهات الفاعلة المحلية. فقد عقد كل من رئيس البعثة ونائبه جلسات إحاطة لتقديم معلومات أساسية لمنظّمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام وممثّلي الأعمال التجارية والممثلين القانونيين عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي. ويقع مقر عمل نائب رئيس البعثة الآن في شمال ميتروفيتسا حيث يعمل بدوام جزئي، وقد عقد اجتماعات مع رئيس مكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو، ماركو ديوريتش، وعدد من الزعماء المحليين. وهكذا استطاعت البعثة الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع ممثلي البلديات الشمالية وتطويرها، مع التأكيد مجددًا على أن القضاء جهاز مستقل. وقد دعم كل من الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها البعثة.

وظلّت أفرقة مكونة من قضاة من البعثة فقط تبتّ في القضايا المعروضة على محكمة ميتروفيتسا الابتدائية. وفي هذه الفترة، تم البت في سبع قضايا، وتنتظر ٢١ قضية المحاكمة الرئيسية، وثمّة ٦٥ قضية ما زالت في مرحلة ما قبل المحاكمة. وفي تموز/يوليه، سلّمت البعثة الاتحاد الأوروبي المسؤوليات الأمنية في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية إلى شرطة شمال كوسوفو.

ويعدّ فريق الرد السريع التابع لشرطة شمال كوسوفو عنصراً هاماً في إقامة قيادة إقليمية في الشمال تقوم بعملها على أتم وجه. وقد نفذ فريق الرد السريع أكثر من ١٠ عمليات منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، وأثبت أيضًا قدرته على مواجهة الحشود الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى مكافحة الشغب.

وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي قد أوصت شرطة شمال كوسوفو بوضع استراتيجية لحفظ الأمن والنظام في المجتمعات المحلية.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، تبرّعت البعثة بـ ١٣ مركبة إلى دائرة إصلاحية كوسوفو، وخُصّص بعضها لدعم قدرات مركز الاحتجاز في ميتروفيتسا.

٢ - ٤ تنفيذ اتفاق الحوار

في ٤ أيلول/سبتمبر، سلّمت بلغراد وبريشتينا موافقتهما الخطية على الخريطة المبدئية لنقاط العبور، ويعدّ ذلك خطوة هامة نحو تنفيذ البروتوكول التقني في إطار اتفاق الإدارة المتكاملة لنقاط العبور. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عُقد اجتماع على الصعيد المركزي بشأن هذا الاتفاق، ترأّسه ممثّلون عن بلغراد. وشملت المواضيع التي نوقشت مسائل البنى التحتية التي لم يُبت فيها بعد عند نقاط العبور، وتبادل المعلومات الجمركية، ومواءمة شهادات الطب البيطري مع معايير الاتحاد الأوروبي. وواصلت البعثة الإشراف على تحصيل الإيرادات عند نقاط العبور الشمالية، حيث حُصّل ما يزيد على ٣ ملايين يورو في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وفي إطار الاتفاق على حرية التنقل، وافقت بلغراد على منح حق المرور للقادمين من صربيا عند ست نقاط عبور حدودية إضافية للمسافرين الذين يحملون وثائق الدخول/الخروج الصادرة في كوسوفو. وبدأ مطار نيكولا تيسلا الدولي في بلغراد تنفيذ الاتفاق في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ومن المقرّر أن يبدأ العمل بالاتفاق في نقاط العبور الحدودية الخمس المتبقية بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتجري المناقشات بشأن الاعتراف المتبادل بالتأمين على السيارات.

وفي آب/أغسطس، أصدرت رئيسة كوسوفو بأثر رجعي الرتب الجديدة لضباط الشرطة التابعين لوزارة الداخلية الصربية السابقين المدمجين في البعثة في شمال كوسوفو. وعُيّن ثمانية ضباط برتبة رائد وسبعة عشر ضابطًا برتبة ملازم أول.

وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو رصد استخدام النسخ المصدّقة عن دفاتر السجل المدني من خلال القيام بزيارات ميدانية إلى المناطق، وذلك بهدف إنشاء نظام موثوق به للأحوال المدنية. وفي أيلول/سبتمبر، أُنجز التقرير الموحد عن استخدام دفاتر السجل المدني في منطقة بريشتينا، وقد استند إلى زيارات تقييم متعددة أُجريت في المنطقة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وكان تقييم البعثة إجمالا تقييماً إيجابياً، وقُدّمت بعض التوصيات بهدف مواصلة تحسين سبل استخدام دفاتر السجل المدني. ووُزّعت الدفاتر على جميع المكاتب والمكاتب الفرعية، باستثناء عدد قليل جدًا منها. وفي حين يستخدم موظّفو الأحوال المدنية دفاتر السجل المدني في عملهم اليومي، تضمّنت توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي إجراء تدريب رسمي على التشريعات القائمة ووضع إجراءات عمل داخلية موحدة.

٣ - قضايا أساسية أخرى

في ١ أيلول/سبتمبر، أُدمج في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الموظفون الدوليون العاملون في المحكمة الدستورية. وفي اليوم الذي سبقه، كانت رئيسة كوسوفو قد أكّدت استمرار ولاية القضاة الدوليين الثلاثة في المحكمة الدستورية في كوسوفو، وفقًا للرسائل المتبادلة بينها وبين الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية، على نحو ما أكّدته جمعية كوسوفو في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أحيت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ذكرى وفاة أودريوس شينافيتشيوس الذي قتل أثناء تأدية الواجب في شمال كوسوفو قبل عام مضى. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عيّنت لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن في الاتحاد الأوروبي غابرييل مِيوتشي (إيطاليا) رئيسًا جديدًا للبعثة. وقد تولى مهامه رسميًا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، خلفًا لبيرند بورشارت (ألمانيا)، الذي كان على رأس البعثة منذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

وكانت البعثة قد أنجزت عملية إعادة تشكيلها، تمشيًا مع القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ حزيران/يونيه بشأن تمديد ولايتها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والدعوة التي وجّهتها رئيسة كوسوفو في رسالتها إلى الممثلة السامية لشؤون السياسة الخارجية والأمنية.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
أوكرانيا	٢
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
كرواتيا	١
النمسا	١
هنغاريا	١
المجموع	٩

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	٢
رومانيا	١
المجموع	٧